أساتذة الشريعة وخبراء الاقتصاد والإعلام:

الاقتصاد الإسلامي منهج أخلاقي أصيل

انتشرت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم الإسلامي وغير الإسلامي خلال العقود الأخيرة، وفرضت المعاملات الإسلامية نفسها على معظم الأنظمة الاقتصادية، وتزايد بشكل كبير حجم الأموال المستثمرة في العالم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويعكس هذا الانتشار إقبال الجماهير على المعاملات المنضبطة بضوابط الشرع.. كما تعاظمت الثقة في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ونالت اعتراف المؤسسات الاقتصادية في العالم، وخاصة في عالمنا الإسلامي والعربي، كما وجدت المعاملات الإسلامية طريقها إلى مجتمعات لا تدين بالإسلام.

كل هذا الانتشار والنمو الكبير في المعاملات الإسلامية على مستوى التطبيق لم يسبقه أو يصاحبه جهود دعوية وإعلامية وأكاديمية بالقدر الذي تطلع إليه علماء الإسلام وأساتذة الاقتصاد الإسلامي؛ حيث يؤكد الكثيرون أن الاقتصاد الإسلامي فرض نفسه على العالم المعاصر بقوة الدفع الذاتي، دون بذل جهود كبيرة لنشر الوعي بأهميته وضرورته لمواجهة التعاملات الربوية.

هذا الواقع، الذي يؤكده العديد من أساتذة الشريعة الإسلامية وعلماء الاقتصاد الإسلامي، يفرض علينا أن نتساءل: ما الذي يتطلبه هذا الانتشار الكبير والسريع للمعاملات الإسلامية في العالم الإسلامي من اهتمام أكاديمي يتناسب معه؟ وماذا ينتظر علماء الإسلام وخبراء الاقتصاد المعنيين بالاقتصاد الإسلامي من المؤسسات الدعوية والإعلامية؟ وكيف تسهم أنظمة التعليم في البلاد العربية في نشر منهج الاقتصاد الإسلامي بين فئات المجتمع؟ وماذا ننتظر من الجامعات العربية والإسلامية ومراكز البحوث في بلادنا لدعم جهود مؤسسات المال الإسلامية؟ وكيف نضاعف الوعي بأهمية المنهج الإسلامي في الاقتصاد في عالم يشهد أزمات اقتصادية ومالية؟

تساؤلات كثيرة طرحتها «الاقتصاد الإسلامي» على عدد من أساتذة الشريعة الإسلامية وخبراء الاقتصاد والإعلام.. ونعرض أراءهم ونصائحهم في هذا التحقيق..

القاهرة - بسيوني الحلواني

انتشار كبير واهتمام واجب

البداية مع الدكتور نصر فريد واصل، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر ومفتي مصر السابق، حيث يعبر عن سعادته الكبيرة بالنمو المطرد في حجم الأموال المستثمرة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويقول: لا شك أن نجاح البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أمر يسعد كل مسلم يتطلع إلى أن يرى الإسلام يترجم عملياً في معاملاته المالية، ليستغني بها عن معاملات محرمة كانت تؤرقه، وكان يبحث دائماً عن البديل الشرعي.

ويضيف قائلاً: لا شك أن المعاملات الإسلامية تعد مطلباً لجماهير عريضة في عالمنا الإسلامي، فالمسلم الحريص على تعاليم دينه حريص على أن يوظف أمواله، ويجني ثمرة ذلك رزقاً حلالاً طيباً، فالحرام لا يأتي بخير أبداً، ومعاملات البنوك الإسلامية تحظى بالثقة لأنها لا تحيد عن تعاليم وأحكام شريعتنا الإسلامية الغراء.

وعبر الدكتور واصل عن عدم خشيته من الحملات المضادة من ما يطلق عليهم «سمسارة المعاملات الربوية»، ويقول: ما يضاعف من سعادتنا أن هذا الانتشار جاء في وقت كانت فيه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مستهدفة من سماسرة الربا في العديد من البلاد العربية، حيث تطاول هؤلاء على هذه المؤسسات، وحاصروها بالشكوك والشبهات.. ومع ذلك واصلت رسالتها، واستطاعت أن تواجه عملياً هذه الحملات المغرضة، من خلال معاملات صادقة، ومنهج معتدل في الاستثمار، وحافظت على أموال المودعين، ونجت بتلك الأموال من أزمات اقتصادية عالمية طالت البنوك والمؤسسات التقليدية أكثر مما طالت البنوك الإسلامية، وأبرز دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة ٢٠٠٨، حيث كانت تلك الأزمة، التي انطلقت من أمريكا وضربت العالم كله، ←

د. نصر فريد واصل:

المعاملات الإسلامية انتشرت بقوة ويجب أن تقوم الجامعات ومؤسسات الدعوة والإعلام بدعمها

علامة فارقة في مسيرة البنوك الإسلامية، حيث نجت بأموال المودعين من التداعيات الخطيرة لتلك الأزمة، وبعدها عرف العالم كله قيمة البنوك الإسلامية.

وعن أهمية نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي بين الناس جميعاً، الخاصة والعامة، المسلمين وغير المسلمين، يقول الدكتور واصل: هذا من أهم الواجبات التي ينبغي أن تحرص عليها كل مؤسسات التعليم والدعوة والثقافة والإعلام في عالمنا الإسلامي، وذلك لنشر الوعي بأهمية المعاملات الإسلامية في عالمنا المعاصر، الذي يموج بانحرافات كثيرة في المعاملات المالية، وأصبحت المعاملات المحرمة أو المشبوهة تأخذ فيه صوراً عديدة.

ويضيف قائلاً: من المهم أن يعلم الناس، مهما كان مستوى تعليمهم وثقافتهم، ماذا يعني اصطلاح «الاقتصاد الإسلامي»، ومن المهم أن يعرف الناس أن الاقتصاد الإسلامي يعني تنمية واستثمار أموالهم وفق تعاليم وأحكام دينهم، ولا شك أن في هذا الخير كل الخير لهم، كما ينبغي أن يعلم الناس جميعاً أن الاستثمار وتنمية الأموال وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يعني حمايتها من الضياع، ويعني تطهيرها من كل صور الحرام.

كما يناشد الدكتور واصل الجامعات العربية القيام بواجباتها العلمية تجاه «الاقتصاد الإسلامي»، حيث لا ينبغي أن تكون دراسة الاقتصاد المنضبط بضوابط الشرع، وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على تطبيق المعاملات الإسلامية، من قبيل الدراسات الترفية أو الهامشية في مناهج الدراسة بالجامعات العربية والإسلامية، بل ينبغي أن تولي هذه الجامعات عناية خاصة بهذه الدراسات المهمة، والانتشار الكبير للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يفرض عليها ذلك.

لذلك يؤكد الدكتور نصر فريد واصل أهمية ترسيخ مناهج الاقتصاد الإسلامي في كليات ومعاهد الدراسات الاقتصادية والشرعية بالجامعات العربية والإسلامية، وذلك حتى تواكب تلك الجامعات والمراكز البحثية الانتشار الكبير لمؤسسات التمويل الإسلامي، مشدداً على ضرورة أن تدعم البنوك الإسلامية العريقة إنشاء مراكز تأهيل للعاملين على تطبيق المعاملات الإسلامية.

الأزهر.. اهتمام بالمعاملات الإسلامية

◄ الدكتور محمد المحرصاوي، رئيس جامعة الأزهر، يتفق مع الدكتور واصل في أهمية دعم ثقافة الاقتصاد الإسلامي ونشرها بين كل أفراد المجتمع، من خلال مناهج التعليم، ومن خلال وسائل التوجيه الديني ووسائل الإعلام المختلفة.. ويؤكد أن الاقتصاد الإسلامي من المناهج والدراسات الأصيلة في جامعة الأزهر، ودراسة هذه المناهج بجامعة الأزهر تأخذ أشكالاً متعددة، ليس شرطاً أن تكون تحت مسمى «الاقتصاد الإسلامي» أو «المعاملات الإسلامية»، فالدراسات الفقهية في كليات الشريعة بالجامعة تتضمن كل ما يتعلق بأمور المعاملات الإسلامية، كما أن هناك دراسات في كليات التجارة تتناول المعاملات الإسلامية، والجامعة أيضاً تشجع الباحثين في كليات الشريعة والتجارة على الدراسات

د. محمد المحرصاوي:

جامعة الأزهر تؤدي رسالتها العلمية والتوعوية تجاه المعاملات الإسلامية

العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، وهناك دراسات ماجستير ودكتوراه عديدة سجلت ونوقشت في كليات جامعة الأزهر، تتناول جوانب مهمة من المعاملات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي.

ويعتبر الدكتور المحرصاوي «مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي» بجامعة الأزهر من المراكز البحثية النوعية الرائدة في هذا المجال، حيث أسهم المركز منذ إنشائه سنة ١٩٨٢ وحتى الآن في نشر المنهج الإسلامي في الاقتصاد والمعاملات، ليس بين الباحثين والدراسين فحسب، ولكن بين طلاب العلم عموماً وبين الجماهير المتطلعة للتعرف على الاقتصاد الإسلامي، وهذا المركز يلقى اهتماماً كبيراً من إدارة الجامعة ويتطور باستمرار لتحقيق الأهداف المنوطة به، وفي مقدمتها نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي، وتأهيل الكوادر للعمل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ويشدد الدكتور المحرصاوي على دعم

جامعة الأزهر لكل ما يحقق رسالة الإسلام الصحيحة في مختلف المجالات، وفي مقدمتها المجال الاقتصادي، مؤكداً على أن الإسلام جاء بكل ما هو مثالي وقابل للتطبيق لتحقيق مصالح المسلمين، واستقرار مجتمعاتهم في كل عصر.

لماذا الاقتصاد الإسلامي؟

◄ الدكتور نزيه عبدالمقصود، أستاذ المالية العامة بقسم القانون العام بكلية الحقوق بجامعة البحرين، والعميد السابق لكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، يؤكد أهمية وضرورة تدريس منهج مستقل للاقتصاد الإسلامي بالجامعات العربية، لما لذلك من أثر في إعداد كوادر للعمل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ويقول: لا شك أن الدراسات الاقتصادية تحتل مركز الصدارة بين الدراسات الحديثة، وتشغل اهتمام شرائح مختلفة من الناس، وبخاصة بعد أن أصبح النظام الاقتصادي السائد هو نظام الحرية الفردية الذي يسمح للفرد أن ينمّي ملكيته بكل الطرق دون تقييد أو تحديد.

ويضيف قائلاً: من المؤسف أن الجامعات المنتشرة في العالم والإسلامي والعربي ماتزال في أغلبها تدرّس الاقتصاد الغربي، وتهمل تدريس الاقتصاد الإسلامي، ويتخرج الطالب في تلك الجامعات وقد عرف الاقتصاد الوضعي دون أن يعرف شيئاً عن الاقتصاد الاسلامي.

ومن هنا يؤكد الدكتور نزيه على ضرورة التحرك نحو تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بالكليات والمعاهد، وتعليم الطلاب أسس ومبادئ الاقتصاد

> د. نزيه عبدالمقصود:
> **على الجامعات العربية أن تهتم بتدريس مناهج الاقتصاد الإسلامي**

الإسلامي.. ويقول: تهدف دراسة الاقتصاد الإسلامي إلى تزويد الدارس بالمعرفة التي تمكنه من التعرف على الأدبيات الاقتصادية الإسلامية العامة والخاصة، وتكوين حصيلة معرفية لديه تجعله ملماً متعمقاً بالعلوم الاقتصادية الإسلامية، مما يمكنه من العمل في مجالات المصارف الإسلامية والمؤسسات والهيئات والمنظمات الإسلامية الإقليمية والدولية المختلفة، وكذا إعداد البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي، خاصة مع تزايد الطلب على الأعمال

المالية الإسلامية فتزداد الحاجة إلى كوادر بشرية بكفاءات عالية تكون قادرة على العمل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ولأهمية دراسة منهج الاقتصاد الإسلامي بدأت بعض الجامعات في بلادنا الاهتمام بالدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي، وازدادت الرسائل العلمية في هذا المجال، وتم بالفعل إنشاء معاهد متخصصة للاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية مثل: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة بالمملكة العربية السعودية، ومركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، كما تم إنشاء أقسام متخصصة للاقتصاد الإسلامي في بعض الجامعات مثل: قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، وقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

مسؤولية الدعاة

◄ الدكتور حسن الصغير، أستاذ الفقه المقارن ورئيس أكاديمية الأزهر العالمية لتأهيل الأئمة والدعاة، يؤكد أن دعاة الإسلام في كل المواقع والمنابر الدعوية مسؤولون - بالتأكيد - عن دعوة جماهيرهم إلى الاهتداء بهدي الإسلام في كل مجالات الحياة، وأوثق المجالات بأمور الناس وحياتهم اليومية هو الاقتصاد، ونحن لدينا والحمد لله منهج إسلامي متميز في الاقتصاد من معاملات وأنشطة اقتصادية متنوعة، فالإسلام عقيدة وشريعة، وكل من العقيدة والشريعة في المنظور الإسلامي علم، ومن يتصدون ◄

للدعوة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة ليسوا أي أحد، وإنما هم طائفة من المسلمين نذروا نفسها للدعوة؛ فأخذوا بأسباب العلم بالشرع الحكيم عقيدة وشريعة، فتأهلوا لتحمل مهمة الإبلاغ، فأجيزت بإجازات علمية موثقة من المؤسسات العلمية المتخصصة التي تخرجوا فيها، كلٌّ في مجال تخصصه الذي له صلة وصيلة بعقيدة الإسلام أو بشريعته، قال تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) التوبة ١٢٢.

ويوضح الدكتور حسن الصغير أن مهمة الدعوة ليست مبتسرة في خطب رنانة، ولا في دروس دينية مؤثرة، ولا في حناجر ملتهبة تصدع بعالمية الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان - فحسب، إنما الدعوة إلى الإسلام علم وعمل وبحث ومواكبة وتجديد وتحسين، ولاسيما في جوانب الشريعة المتغيرة التي أناطها الشرع الحكيم بمتغيرات الحضارة ومتبدلات الواقع، ومنها جانب المعاملات الاقتصادية بكافة جوانبه المعروفة في واقعنا المعاش.

مهمة علمية ودعوية

ويوضح الدكتور الصغير أن نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي مهمة قوامها إحاطة الكافة بمعالم التشريع الإسلامي، في مجال العمل والإنتاج ورأس المال، وتوابع العملية الإنتاجية من عقود ومعاملات مالية بها تشبع الحاجات، وتتبادل المنافع، ويعم الخير في حركة حياة عمادها تحقيق معنى الاستخلاف في الأرض.

د. حسن الصغير:

دور مهم لدعاة الإسلام في قيادة المجتمعات الإسلامية إلى الهدي الإسلامي في الاقتصاد

ويضيف قائلاً: الاقتصاد الإسلامي تشريع مهم من مفردات التشريع الإسلامي في مجال المعاملات، ولما كان التشريع الإسلامي سماوي المصدر، فإن أحكام الاقتصاد الإسلامي لها ذات السمة التي جعلته متفرداً وسط أنظمة الاقتصاد الوضعي في واقعنا المعاش، بل وفي كل مرحلة من مراحل المد الحضاري الإنساني على مدار التاريخ، إنه نظام ينشد المصلحة العامة لعموم الناس، بحسن استغلال الموارد الطبيعية والثروة البشرية، وبما يعظم الإنتاج، ويحقق العدالة في التوزيع، فيعم الخير وتتحقق الرفاهية؛ فيسود الوئام والسلام بين الدول والمجتمعات، على نحو يكفل توفير المناخ الملائم لإعمار الكون، وتحقيق معنى الاستخلاف في الأرض.

ويؤكد أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر أن دعوة الإسلام في المجال الاقتصادي إنما هي دعوة إلى العمل وإتقانه، وإلى الإنتاج وتنميته، وإلى التكافل الاجتماعي، وإلى نبذ الظلم وتقويض أسبابه، وإلى إقامة العدل وترسيخ أدواته، وذلك كله بتشريع ما يتم به استغلال الموارد على أعلى مستوى، وتعظيم الإنتاج وتنميته، وبترشيد الإنفاق، وبحسن التوزيع، على نحو تميز الاقتصاد الإسلامي معه بمحاربة الربا، والغرر، والاحتكار، والغش، والمادية البغيضة، والجشع الكاسر الذي به تنشب الصراعات والنزاعات والحروب بين الناس، وكل ما سبق ذكره يمثل الثقافة الحقيقية للاقتصاد الإسلامي التي يعمل الباحثون في مجاله على نشرها بين الناس؛ ليس فقط من منطلق أنهم مسلمون يدعون إلى دينهم وإلى شريعته، وإنما لاعتقادهم في جدارة تلك الثقافة وكفاءتها في مجال العمل والإنتاج، وحسن التوزيع وتحقيق أعلى معدلات في التنمية وأعلى مستويات في الدخول في واقعهم المعاش.

ويضيف قائلاً: لقد أتى على الناس حين من الدهر كان التدافع الحضاري والصراع الأيديولوجي سمة من سماته، وهي السمة التي نشبت معها الحروب الطاحنة والاستعمار البغيض المعوق لحركة الحضارة في أكثر جوانب المعمورة، ولقد آن الأوان لكي تنهض البشرية وتنشط في مجال العلم والبحث العلمي والانفتاح الحضاري على كل ما فيه الخير للبشرية في رحلتها الاستخلافية في الأرض، وإذا كان الاقتصاد الإسلامي معلماً من المعالم التشريعية العالمية في مجال العمل والإنتاج والتوزيع، فإن على الباحثين فيه أن ينشطوا في نشر ثقافته، وتبصير الناس بأهميته

وبكفاءته، وكما أن عليهم أن يندبوا رجال المال والأعمال بل وعموم المتعاملين إلى تطبيقه على نحو يكون أمر جدارته وكفاءته وصلاحيته ليس مجرد نظر أو نظرية علمية بحتة، بل يصير واقعاً ملموساً، يتهافت الناس على ترسيخه واحتذائه في واقع متغير لا ينشد إلا المصلحة والمنفعة، ولا حرج في ذلك، فالإسلام دين ودنيا .. أولى وآخرة.

وينتهي رئيس أكاديمية الأزهر العالمية لتأهيل الأئمة والدعاة إلى تأكيد أن مهمة الدعاة في مجال المال والاقتصاد مهمة جد صعبة، تحتم عليهم مواكبة الواقع المعاش بتطوير أساليب الدعوة، وبتجديد أدوات الخطاب، بما يكفل نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي، وإقناع عموم الناس بجدارته، وبكفاءته في معالجة المشكلات الاقتصادية في المكان والزمان الذي يعيش فيه الداعية، ولا سيما في بلادنا الإسلامية والعربية التي يعاني أكثرها في تلك النواحي ما يعاني.

دور خطباء المساجد

◄ الدكتور فتحي الزغبي، الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، يؤكد حاجة المجتمعات الإسلامية كافة إلى قيم وأخلاق الاقتصاد الإسلامي؛ لضبط المعاملات بين الناس بعضهم البعض، ونشر ثقافة التعامل التجاري النظيف وفق تعاليم الإسلام، ومنع المعاملات المحرمة بكافة صورها وأشكالها، وتوجيه الاستثمارات وأوجه النشاط التجاري إلى ما هو حلال ومفيد للمجتمع، ووقف النزاعات بين الناس نتيجة الاستغلال والمعاملات الربوية.

فتحي الزغبي:

مجتمعاتنا الإسلامية بحاجة إلى قيم وأخلاق الاقتصاد الإسلامي لضبط المعاملات بين الناس

لذلك يرى الدكتور الزغبي ضرورة أن يبذل خطباء المساجد في كل مكان يمتد إليه الإسلام كل جهدهم لنشر تعاليم وآداب الإسلام في التعامل المالي والاستثماري بين جماهير المساجد من خلال التركيز في خطبة الجمعة على المعاملات، وبيان الحلال والحرام في التعامل المالي والتجاري، خاصة بعد أن انتشرت صور مرفوضة شرعاً للمعاملات المحرمة، واستغل المرابون حاجة وضعف وبساطة الكثير من الفقراء وأصحاب الحاجات الملحة إلى المال، وفرضوا عليهم فوائد ربوية لا طاقة لهم بها، وهو ما قاد كثير منهم إلى السجون، نتيجة التوقيع على شيكات مفتوحة ضماناً لما حصلوا عليه من قروض ربوية، أو شراء سلع بالأجل استخدمت فيها كل صور الاستغلال المحرم.

ويؤكد الدكتور الزغبي على ضرورة مساندة الدعاة وخطباء المساجد ودعمهم من قبل الوزارات والهيئات الدينية التي تتولى أمورهم، وتشرف عليهم للقيام بهذا الواجب الديني، مشدداً على أن واجب الدعاة وخطباء المساجد في كل مكان مناصرة كل توجه إسلامي صادق في أي مجال من مجالات الحياة.

دعم واجب

ويرى الدكتور الزغبي ضرورة مساندة دعاة الإسلام لكل المؤسسات الاقتصادية التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى تخليص معاملات المسلمين من المعاملات الربوية المحرمة .. ويقول: الحلال والحرام في مجال المعاملات المالية واضح، ولا مجال فيه للتنازع والاضطراب، ولا ينبغي أن يخرج داعية على عدالة الشريعة الإسلامية وما قررته لتنظيم العلاقات المالية والتجارية بين الناس حتى تستقر أحوالهم، وتتطهر مجتمعاتهم من كل ما هو حرام، أو يحمل شبهة حرام من المعاملات، فالحرام يأتي دائماً بالخراب والكساد والتداعيات السلبية على كل مجتمع يسود فيه.

ويشدد الدكتور الزغبي على ضرورة وجود منهج علمي في الاقتصاد الإسلامي يدرس لطلاب كليات أصول الدين والدعوة الإسلامية والدراسات الإسلامية، يقدم من خلاله منهج الإسلام المتميز في الاقتصاد، ويقارن بينه وبين النظم الاقتصادية الوضعية حتى يكون المتخرج في هذه الكليات على بينة علمية من منهج الإسلام في الاقتصاد وما يقدمه من حلول للمشكلات ◄

الاقتصادية، وقدرته على تحقيق مصالح المسلمين في كل عصر.

وانطلاقاً من أن رسالة دعاة الإسلام تتلخص في مواجهة كل التجاوزات والمخالفات الشرعية في حياة الناس، يؤكد الدكتور الزغبي على ضرورة أن يقوم دعاة الإسلام في كل مكان يتواجدون فيه بالدعوة إلى قيم وأخلاق الاقتصاد الإسلامي، ومواجهة كل صور المعاملات المحرمة، سواء التي تتعامل بها البنوك الربوية والشركات التجارية، أو تلك الشائعة في تعاملات الناس اليومية، وكثير منها يحتوي على مخالفات وتجاوزات شرعية، وهذه الأمور يدركها الدعاة وخطباء المساجد، ولا تحتاج إلى توجيه، وإن كان التذكير بها مفيد، فالذكرى تنفع المؤمنين.

ويشدد الدكتور الزغبي هنا على أهمية تأهيل الدعاة والخطباء لأداء هذا الواجب الدعوي بكفاءة عالية، ويقول: لا شك أن أداء هذا الواجب الدعوي بكفاءة يتطلب تأهيلاً شرعياً يجب أن يبدأ داخل كليات ومعاهد إعداد الدعاة من خلال مناهج علمية متميزة يقدمها علماء الشريعة وأساتذة الاقتصاد الإسلامي، ثم تصقل بعد ذلك بدورات تدريبية وثقافية يتعرف من خلالها الداعية على صور المعاملات الاقتصادية الشائعة في البنوك وشركات الاستثمار وأوجه الحلال والحرام بها.

وينتهي الدكتور الزغبي إلى ضرورة مساندة كل مؤسسة اقتصادية تعمل وفق شريعة الإسلام وتصحيح مسيرتها وفق منهج الإسلام الإصلاحي، مؤكداً أن بلادنا العربية في حاجة ماسة لكل من يعينها على العمل بالإسلام دون متاجرة بالدين، والاستغلال السيىء لمشاعر الجماهير وعاطفتهم الدينية، فالإسلام هو طريق الحياة الآمنة المستقرة وكل من يلتزم بشريعته يجد عائداً ومردوداً طيباً.

> د. عبدالعظيم خضر:
> **المعاملات الإسلامية بحاجة إلى اهتمام إعلامي أكبر لتعريف الناس بضوابطها وأهدافها**

مسؤولية الإعلام

◄ الدكتور عبدالعظيم خضر، رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام بجامعة الأزهر، يؤكد أن الإعلام بكل أدواته المعاصرة يتحمل مسؤولية كبيرة في نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي بين الجماهير المسلمة وغير المسلمة، ويقول: من أبرز ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية؛ نظرته المثالية للحياة والمال، القائمة على الإيمان بالله عز وجل، والعدالة الاجتماعية بين بني البشر، والمساءلة أمام الله في الدنيا والآخرة. ومن ثم فإن الإعلام عن الاقتصاد الإسلامي يعد ضرورة إسلامية للتأكيد على أفضلية أمة الإسلام وخيريّتها، وضرورة عصرية لتعريف الدول والمجتمعات بهذه الأفضلية وتلك الخيرية، التي من شأنها أن تحقق لهم السعادة المنشودة التي لم تفلح النظم الاقتصادية الأخرى في تحقيقها.

ويؤكد الدكتور خضر أن الاقتصاد الإسلامي حقق في الآونة الأخيرة إنجازات هائلة على مستوى التنظير، وأصبح هناك تراكم علمي وبحثي متميز يؤصل لنظرة الإسلام للاقتصاد، والمفترض الآن أن ندعم تحول هذا الاقتصاد من مجال «التنظير» إلى حيز «التطبيق»، سعياً نحو صياغة الرؤية الإسلامية الشاملة للكون والحياة وإقرارها، في ظل هذه التكتلات المالية والاقتصادية العالمية، وهذا الزخم من الأفكار والنظريات الغربية والشرقية التي أثبت التطبيق العملي فشلها جميعاً في تحقيق السعادة للبشرية، ومن ثم تكمن أهمية المسئولية الكبرى الملقاة على عاتق الدول والحكومات والمنظمات الإسلامية والجهات المعنية بممارسات الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته، في التوجيه نحو إفساح المجال للإعلام للتعرف على ما تم من أعمال وإنجازات علمية وبحثية وتطبيقية في مجال الاقتصاد الإسلامي، والتي لا تزال – للأسف – تعاني من ضعف شديد في مجال الإعلان عنها وتسويقها، مقارنة مع ما نجده من انفتاح كبير على الأفكار الرأسمالية والشيوعية وغيرها في هذا الصدد.

مقترحات ومطالب

ويقدم رئيس قسم الصحافة بجامعة الأزهر بعض الأفكار التي يمكن طرحها

في إطار الحديث عن دور الإعلام في نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي.. أهمها:

- دعم التوجه نحو طرح آليات عملية مناسبة للتواصل بين المنظمات المعنية بالاقتصاد الإسلامي، والعلماء والباحثين والعاملين في هذا المجال، ووسائل الإعلام المختلفة؛ لبلورة رؤية علمية متكاملة للدور الذي ينبغي أن تنهض به وسائل الإعلام والاتصال المختلفة في دعم ثقافة الاقتصاد الإسلامي ونشرها، ومن بينها إقامة مؤتمرات دولية تدعمها الدول والحكومات الإسلامية.

- أن تضع وسائل الإعلام في اعتبارها أن الخطاب المتعلق بالاقتصاد الإسلامي ليس خطاباً نخبوياً موجهاً لفئة محدودة قادرة على فهم مفردات هذا الخطاب والتعاطي معه، بل هو خطاب موجه إلى الأفراد والمجتمعات، ومن ثم ينبغي أن يتسم بالبساطة والوضوح، والبعد عن التكلف والتعقيد الذي هو سمة الخطاب الإعلامي الاقتصادي بصفة عامة.

- توجيه الإعلام نحو مناقشة قضايا الواقع الاقتصادي وأزماته ومشكلاته، وتحليل أسبابها ومتغيراتها، وكيف أنها تعد نتاجاً طبيعياً لتطبيق أفكار اقتصادية من صنع البشر(سياسة التخلية)، وطرح البدائل المناسبة للتعاطي معها من خلال الرؤية الاسلامية المتكاملة للاقتصاد (سياسة التحلية).

- حرص وسائل الإعلام على القيام بدورها في توجيه المجتمع نحو الإقبال على الأنشطة التجارية (الحلال) المقررة شرعاً، والبعد عن الأنشطة التجارية المحرمة شرعاً وعن البيوع الفاسدة، والترويج للاستثمارات الحلال النظيفة التي لا تشوبها أية شائبة من حرمة شرعية، والبعد عن الاستثمارات المحرمة الموجهة لغرض غسل الأموال أو غيرها، مع توجيه العناية نحو تقديم رسائل إعلامية متميزة ومبدعة في هذا الإطار.

- إنشاء برامج علمية لدراسة الإعلام الاقتصادي في كليات الإعلام الإسلامي وأقسامه، يشارك فيها نخبة من أساتذة الاقتصاد الإسلامي، تمكن الدارس من التخصص الدقيق في هذا المجال، وتؤهله لأداء رسالة الإعلام عن الاقتصاد الإسلامي باحترافية عالية.

- إدراج مادة «الاقتصاد الإسلامي» ضمن الخطة الدراسية في كليات الإعلام الإسلامي وأقسامه؛ حتى نقضي على إشكالية الضعف الحاد في ثقافة الاقتصاد الإسلامي لدى الكوادر الإعلامية المتخرجة في هذه الكليات والأقسام.

البدء عاجلاً في عقد العديد من البرامج والدورات التدريبية والتأهيلية المتطورة للمتميزين في مجال الإعلام الإسلامي، لإكسابهم العديد من الخبرات العلمية والعملية التي تؤهلهم للاضطلاع بمهمة نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي بكفاءة عالية.

اهتمام متزايد

◄ الدكتور محمد برس، أستاذ المحاسبة ومدير مركز صالح كامل بجامعة الأزهر، يؤكد أن الفكر الاقتصادي الإسلامي قد فرض نفسه خلال العقود الأخيرة على الجامعات ومراكز الدراسات الاقتصادية، كما فرضت المعاملات الإسلامية بأشكالها المختلفة نفسها على الأنظمة الاقتصادية في العالمين العربي والإسلامي، وانطلقت إلى مؤسسات وبنوك كبرى في دول غير إسلامية، حيث تم الاعتراف بها والعمل بها، وهذا مكسب كبير حققه الاقتصاد الإسلامي خلال السنوات الأخيرة.

لكن على الرغم من هذا النجاح الكبير والانتشار السريع للمعاملات الإسلامية، مازلنا نطمح في المزيد من التعريف بهذا الاقتصاد المتوازن الذي يراعي مصلحة الفرد والمجتمع والأمة كلها، فهو اقتصاد نظيف وهادف وعادل وتحتاجه كافة المجتمعات؛ إسلامية وغير إسلامية.

ويؤكد الدكتور برس أن إعداد وتأهيل كوادر تكون قادرة على إدارة العمل في المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية مهمة صعبة وتحتاج جهود ينبغي أن يكون للجامعات الإسلامية ومراكز البحوث والدراسات الاقتصادية جهد واضح فيها يضاف إلى جهود البنوك الإسلامية الكبرى في عالم اليوم، حيث ينبغي أن تسهم بجهودها وخبراتها في هذا الواجب، لأن البنوك الإسلامية تنتشر ويتضاعف حجم نشاطها سنوياً وتتزايد باستمرار أعداد المتعاملين معها، وكل هذا يتطلب وجود مراكز بحث وتأهيل للكوادر في كل البلاد الإسلامية. ◄

رسالة المركز

وعن طبيعة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، يقول الدكتور برس: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر وحدة علمية بحثية ذات طبيعة خاصة، وقد تم إنشاؤه عام ١٩٨٢، وأطلق عليه اسم الشيخ صالح كامل - رحمه الله - حيث تبرع ببنائه وتأثيثه على قطعة الأرض التي خصصتها جامعة الأزهر لهذا الغرض، كما أنه كان يدعم المركز لتحقيق أهدافه، ومنذ ذلك التاريخ والمركز يسعى إلى تحقيق جملة الأهداف التي حددت له، وهي تتلخص في العمل على إثراء البحث ونشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي، وتأهيل الكوادر اللازمة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي عملياً، وتكوين قاعدة معلومات تتعلق بمؤسسات الاقتصاد الإسلامي، والإسهام في علاج المشكلات الاقتصادية من منظور إسلامي.. وغير ذلك من الأهداف التي تصب في خدمة قضايا الاقتصاد الإسلامي وتيسير تعامل المسلمين من خلاله.

والوسائل والأساليب التي يتبعها المركز لتحقيق أهدافه كثيرة ومتنوعة، وتتمثل في عقد لقاءات علمية دورية من خلال المحاضرات العامة التي تنظم بشكل دوري لكبار العلماء والخبراء، وعقد مؤتمرات دولية، بواقع مؤتمر كل سنة على الأقل، وتنظيم ندوات محلية، بواقع ثلاث ندوات كل سنة على الأقل، فضلاً عن المنتدى الاقتصادي؛ وهو لقاء علمي قصير لمناقشة إحدى القضايا الاقتصادية المعاصرة، ويعقد بواقع ٤ منتديات سنوياً.

د. محمد برس:

الاقتصاد الإسلامي منهج أخلاقي و«نظيف» ويؤكد اهتمام الإسلام بالعلاقات بين الناس

أيضاً يعنى المركز بالحلقات النقاشية، وهي لقاء علمي دوري يعقد لمناقشة إحدى القضايا العلمية أو التطبيقية.. والمهم في رسالة المركز هي الدورات التدريبية والتأهيلية والحلقات الدراسية المتنوعة في مجالات الاقتصاد الإسلامي والعلوم والمعارف الخادمة له، وهذه تتم لشباب من مصر ومن أبناء العالم الإسلامي الذين يأتون للدراسة والتدريب والتأهيل في الأزهر باستمرار على مدار العام في مجالات متعددة، وكان لدينا في المركز ثلاث قاعات للتدريب يتم شغلها باستمرار على مدار العام، وقد سعينا إلى زيادتها لتكون عشر قاعات تستعد حالياً لاستقبال الباحثين والمتدربين من مختلف الأعمال وفي العديد من المجالات والمهارات الخادمة لمجال العمل في الاقتصاد الإسلامي.

كما يسهم المركز بشكل جيد في مجال البحث والتأليف في مجال الاقتصاد الإسلامي، ويرحب بالأبحاث والدراسات الجيدة للأساتذة والباحثين المتخصصين والمعنيين بالاقتصاد الإسلامي بمجالاته المتنوعة.. كما يمتلك المركز نخبة من الباحثين المؤهلين للبحث في المجالات الاقتصادية والتجارية، ويتم تكليفهم بأبحاث يقومون بها بشكل دوري وتنشر في دوريات المركز. والواقع أن المركز خلال السنوات الماضية قد حقق، بفضل الله ثم جهود الأساتذة الذين تولوا مسؤوليته، بعض أهدافه، وطموحاتنا كبيرة في تطوير هذه الأهداف لنشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي، والتدريب والتأهيل على ممارسة العمل في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، ونسعى إلى إضافة المزيد إلى جهود من سبقونا في إدارة المركز والإشراف عليه، ونتلقى كل الدعم من فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، والدكتور محمد المحرصاوي، رئيس جامعة الأزهر.

طموحات كبيرة

وعن حجم الاهتمام الأكاديمي بالاقتصاد الإسلامي في الجامعات العربية يقول الدكتور برس: يجب أن نعترف بكل صراحة بأن هذا الاهتمام أقل كثيراً من طموحاتنا، ونتطلع إلى اهتمام أكبر بمناهج الاقتصاد الإسلامي في كل الجامعات العربية، فالمعاملات ومجالات الاستثمار الإسلامية أصبحت واقعاً فرض نفسه على أنظمتنا الاقتصادية ومؤسساتنا المالية؛ من بنوك وشركات أصبحت في حاجة إلى كوادر بشرية لديها خبرة في المعاملات الإسلامية والضوابط الشرعية للمعاملات التجارية والاستثمارية، ولذلك ينبغي أن يواكب التوسع في المعاملات الإسلامية

حركة علمية ونشاط أكاديمي يخدم فكرة الاقتصاد الإسلامي، ويسهم في تطوير أدوات التعامل والاستثمار الإسلامي.

لذلك نطالب بالاهتمام بمناهج الاقتصاد الإسلامي في كل الجامعات والمعاهد التي تعنى بالمعاملات والنشاط الاقتصادي، ونحن لدينا في كلية التجارة بجامعة الأزهر مقرراً دراسياً لطلاب المرحلة الجامعية اسمه (الاقتصاد الإسلامي)، ولدينا المركز الذي نتحدث عنه، كما نشجع الباحثين في مراحل الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) على البحث في مجالات الاقتصاد الإسلامي، وهو مجال خصب وله مستقبل جيد علمياً وعملياً، فالبنوك الإسلامية والشركات التي تتعامل وفق منهج الإسلام تتكاثر بشكل يبث فينا الأمل في شيوع ثقافة الاقتصاد الإسلامي بشكل أكبر خلال الأعوام القادمة إن شاء الله.

مصدر أمان لمجتمعاتنا

ومن أساتذة الاقتصاد الإسلامي الذين انشغلوا كثيراً بنشر ثقافة المعاملات الإسلامية في المجتمعات العربية، والمطالبة بنشر الدراسات الاقتصادية الإسلامية في الجامعات العربية، المغفور له بإذن الله تعالى الدكتور يوسف إبراهيم، المدير السابق لمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، والذي رحل عن عالمنا مؤخراً، حيث تعددت وتنوعت كتاباته للتعريف بالاقتصاد الإسلامي، وكان يؤمن بأن مجتمعاتنا المعاصرة في أمس الحاجة إلى الاقتصاد المنضبط بضوابط الشرع، خاصة بعد أن شاعت الانحرافات الاقتصادية في عالم اليوم، وتعرضت اقتصادات الدول الإسلامية لخسائر فادحة نتيجة ارتباطها بالأنظمة الاقتصادية الغربية.

يقول الدكتور يوسف إبراهيم – رحمه الله –: شريعتنا الإسلامية الغراء تحمل كل الضوابط الكفيلة بتنظيم المعاملات المالية والتجارية بين الناس، كما تقدم حوافز اقتصادية جيدة بعيداً عن الربا المحرم، وما قدمته لنا شريعتنا فيه الخلاص من كل المعاملات المحرمة والأنشطة الاقتصادية الضارة بالفرد والمجتمع والتي شاعت في بلادنا الإسلامية نتيجة غياب المنهج الإسلامي.. وكل ما جاءت به الشريعة الإسلامية من عطاءات اقتصادية متنوعة ينبغي أن ننقله للناس، وهذه مسؤولية علماء الإسلام وأساتذة الاقتصاد المعنيين بالمعاملات الإسلامية، كما أنها مسؤولية الدعاة وخطباء المساجد وغيرهم ممن يعمل على نشر الوعي بين الناس.

وطالب الدكتور يوسف إبراهيم من خلال مجلة «الاقتصاد الإسلامي» وغيرها من المطبوعات بمناهج علمية خاصة بالمعاملات الإسلامية في كل أنظمة التعليم العربية، وكان يقول: من المهم أن يعرف أولادنا منذ نعومة أظفارهم الحلال من الحرام في المعاملات، وما نقدمه لهم من ثقافة إسلامية يجب أن يتضمن موقف الإسلام من المعاملات الشائعة في حياة الناس، حتى لا يألف هؤلاء الأطفال والشباب على المعاملات المحرمة فتكبر معهم وتترسخ في نفوسهم.

وكان الدكتور يوسف إبراهيم يفضل دائماً أن ينشر إنتاجه الفكري حول الاقتصاد الإسلامي في وسائل الإعلام العامة، وليس المتخصصة في الشأن الإسلامي فقط، وعندما سألته يوماً عن أسباب ذلك، قال: يجب أن نستفيد من كل وسائل الإعلام المنتشرة بين الناس لتوصيل الفكرة الإسلامية، وهو ما ينبغي أن نفعله مع المنهج الاقتصادي الإسلامي بما يتضمنه من معاملات شرعية ومبادىء وقيم اقتصادية تحقق العدالة الاجتماعية، وتسهم في حل مشكلات المجتمع الاقتصادية.